

رسالة مؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

يهدى الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة في نيويورك أطيب تحياته إلى رئيس مجلس الأمن، وبالإشارة إلى التقرير الرابع عشر الذي قدمه فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات الخاص بالقاعدة المنشأ عملاً بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، والصادر بالرمز S/2013/467، يود الوفد إبداء الملاحظات التالية:

- في الوقت الذي أشار فيه التقرير إلى ما كنا قد نبهنا إليه مراراً، ومنذ بدء الأزمة في سوريا، من ناحية زيادة نفوذ تنظيم القاعدة والأفراد والكيانات المرتبطين بهذا التنظيم في سوريا، فإن الفريق لم يُضمّن تقريره أي إشارة إلى الأعمال الإرهابية الوحشية التي قام بها تنظيم القاعدة والكيانات الإرهابية المرتبطة به، وفي مقدمتها "جبهة النصرة"، في سوريا، وهي جرائم استهدفت السوريين من مدنيين وعسكريين ورجال دين مسلمين ومسيحيين وطالت المشافي والمؤسسات التعليمية والمساجد والكنائس والطائرات المدنية والبعثات الدبلوماسية والمصانع والآثار والمتاحف والأضرحة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت ممارسات الجماعات الإرهابية لتصل إلى خطف واحتجاز عناصر الأمم المتحدة لحفظ السلام العاملين في "الأندوف".

وكان الوفد قد وجّه، بالنيابة عن حكومة الجمهورية العربية السورية، مئات الرسائل الرسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء مجلس الأمن المتعاقبين حول الأعمال الإرهابية والتفجيرات الانتحارية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية في سوريا خلال العامين الماضيين، وقد تمّ تعميم هذه الرسائل كوثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن وكذلك الجمعية العامة تحت البنود ذات الصلة من جدول أعمالها، وكنا نأمل لو أن الفريق ضمّن تقريره إشارة إلى هذه الأعمال الإرهابية.



- أغفل الفريق، أو تجاهل، الإشارة إلى أن تنامي أعداد الإرهابيين المنتمين لتنظيم القاعدة في سوريا هو نتيجة لتواطؤ دول أعضاء في الأمم المتحدة، في مقدمتها قطر والسعودية وتركيا، في دعم وتسليح وإرسال وتدريب وتمويل العناصر الإرهابية العابرة للحدود والمرتزة الأجانب ممن يخوضون حروب الغير بالوكالة على الأرض السورية، ويستهدفون سوريا بكامل مكوناتها. وقد أكدت تقارير دولية صادرة عن هيئات دولية حكومية وغير حكومية، ومنها منظمة الأمم المتحدة، تورط دول بعينها في استقدام وتهريب "المقاتلين" والسلاح إلى داخل الأراضي السورية لمحاربة القوات الحكومية.

- أغفل التقرير، أيضا، الإشارة إلى أن تنامي وجود تنظيم القاعدة في سوريا هو نتيجة للدور الإعلامي التخريبي الذي تتبناه وترعاه حكومات بعض الدول والذي يحرص على الإرهاب ويث الفكر المتطرف والنعرات الدينية والطائفية المذهبية لتأجيج الأزمة في سوريا ودول أخرى في المنطقة.

ومن المؤسف أن الأمم المتحدة وفقت عاجزة أمام زيادة انتشار التطرف والإرهاب وفي سوريا والمنطقة والذي يتم بمباركة ودعم من عدد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، ويلقى ترحيب ومساندة الأوساط السلفية الوهابية التكفيرية المتطرفة في دول يدعي بعضها الريادة في مكافحة الإرهاب وفي التبرع لصناديق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وفي تمويل مركز تابع للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية أن الدول التي تقوم بتسليح وتمويل وتدريب وتسهيل عبور عناصر الجماعات الإرهابية المسلحة إلى سوريا وتوفر الملاذ الآمن لهم، هي شريك في الإرهاب ومتورطة في إزهاق أرواح السوريين. وإن ممارساتها هذه لا تنتهك فقط مبادئ القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بل تتعارض مع قراراتي المجلس ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) وبيان جنيف التي تؤكد، جميعها، على ضرورة التوصل إلى تسوية للأزمة السورية من خلال "عملية سياسية بقيادة سورية".

يأمل وفد الجمهورية العربية السورية تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم